

تحليل الموازنة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية

من عام ٢٠٠٥ - ٢٠١٥

Analysis of the General Budget of the Hashemite Kingdom of Jordan (2005 - 2015)

أ.د. سليمان اللوزي

جامعة البلقاء التطبيقية

sulimanallouzi@hotmail.com

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى القدرة والدقة في تقدير الإيرادات والنفقات من قبل السلطة التنفيذية في المملكة الأردنية الهاشمية للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٥، وتنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في دقة تقدير النفقات والإيرادات للموازنة العامة والتي ترتبط بها المشاريع الرأسمالية. وتتلور مشكلة الدراسة في أن شح الموارد بشكل عام يؤثر على قدرة السلطة التنفيذية في المملكة الأردنية على إعداد موازنة تقديرية أقرب للواقع الفعلي للإيرادات والنفقات، ولذلك استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحديد العلاقات الارتباطية والتأثيرية بين المتغيرات التي ستبين الصورة أمام أصحاب القرار الحكومي عند إعداد الموازنة العامة. وتوصلت الدراسة إلى أن المملكة الأردنية الهاشمية قادرة على إعداد موازنة قريبة من الواقع الفعلي وهذه ظاهرة فريدة في الدول النامية، وتوصي الدراسة بتبني تكنولوجيا المعلومات عند وضع الإستراتيجيات التي تبني عليها الموازنة.

الكلمات المفتاحية: المملكة الأردنية الهاشمية، الموازنة العامة، النفقات، الإيرادات.

Abstract

The study aimed to identify the ability and accuracy in estimating revenues and expenditures by the executive authority in the Hashemite Kingdom of Jordan for the years 2005 - 2015, The importance of the study stems from the fact that it is characterized by the fact that it examines the accuracy of the estimation of expenditures and revenues of the public budget, which are linked to capital projects. The problem of the study is that the scarcity of resources in general affects the ability of the executive authority in the Kingdom of Jordan to prepare an estimated budget closer to the actual reality of revenues and expenditures. Therefore, the analytical descriptive methodology was used to determine the correlation and causal relations between the variables of the study that will explain the picture to the government decision makers in preparing the general budget. The study concluded that the Hashemite Kingdom of Jordan is able to prepare a budget close to the actual reality. This is a unique phenomenon in developing countries. The study recommended the adoption of information technology on the development of the strategies on which the budget is based.

Keywords: Jordan, Budget, Expenditure, Revenue.

المطلوبة بكفاءة (الصائغ، 1976). وللموازنة مفهوم قانوني، فهي تصدر على شكل قانون سنوي ولها مفهوم رقابي حيث يتم تقييم الموازنة من قبل السلطة التشريعية للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، ولذلك فإن للموازنة مفهوماً سياسياً، فهي تعكس الفلسفة السياسية في إدارة دفة الحكم، وللموازنة مفهوم تخطيطي ومفهوم اقتصادي (الربيعي، 2006).

وقد أعدت مؤسسة ACE International Consultants تقريراً عام 2011، حول الأداء المالي للحكومة الأردنية يبين أن الأردن ينحو منحى إيجابياً في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالموازنة الفعلية والتقديرية (ACE International Consultants, 2011). وقد حقق الأردن تقدماً كبيراً في الإدارة المالية العامة خلال السنوات الأخيرة من حيث التخطيط والمراقبة والرصد وتأمين قدر أكبر من الشفافية في السياسات المالية، وتنفيذ الميزانية، وإدارة الديون. وتتجلى هذه الجهود

المقدمة

تعد الموازنة العامة الوسيلة الأساسية في تحقيق الإنجازات الخاصة بالأداء العام، والأداة التي تستخدم من قبل السلطات التشريعية والتنفيذية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنموية، وبغض النظر عن فلسفة الدول ونظام الحكم فيها فإن الموازنة ليست جداول تحتوي على أرقام صماء بل تحتوي على أرقام ناطقة لإنجاز الأهداف المعينة يخطط لها مسبقاً ويعين من أجلها فترة زمنية محددة (Klase & Dougherty, 2008).

وقد عرّف القانون الأمريكي الموازنة بأنها صك يقدر فيه نفقات السنة المالية والإيرادات بموجب القوانين المعمول بها. وعرفها القانون الفرنسي بأنها وثيقة تنبؤ وإقرار الإيرادات والنفقات السنوية للدولة، إن الموازنة عملية سنوية من التخطيط والتنسيق والرقابة واستعمال الأموال العامة لتحقيق الأهداف

الإيرادات والنفقات لسنوات الدراسة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف:

- 1- التعرف على مدى دقة تقدير الإيرادات والنفقات من قبل السلطة التنفيذية في الأردن.
- 2- التعرف إلى الأهداف المنجزة التي تم تقدير الموازنة من أجلها.
- 3- التعرف إلى مدى دقة إعداد الموازنة التي قد تؤثر على تطوير الجهاز الحكومي وأن إعداد الموازنة لا يتم بطريقة عشوائية.
- 4- التعرف إلى مدى قرب الموازنة من الواقع في المؤسسات الحكومية الأردنية، وأن تقدير الإيرادات والنفقات في المؤسسات الحكومية الأردنية يتم بطريقة واقعية.
- 5- التعرف إلى مدى دقة إعداد الموازنة التي تؤثر على تطور الجهاز الضريبي.
- 6- توضيح أن عملية التخطيط لإعداد الموازنة والمبنية على أسس علمية صحيحة لا بد أن تؤدي إلى نتائج سليمة وواقعية سوف تعود على الدولة في اتخاذ القرارات السليمة وعدم التفرد باتخاذ القرار على أسس غير موضوعية أو تقدير الموازنة بطريقة عشوائية.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة ويتوصل إلى أسبابها وأهم العوامل التي تؤثر فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها على الواقع بعد التحليل والربط المناسبين باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة، وتفسير هذه النتائج وتصنيفها لكي تكون هادفة ومفيدة للدراسة التي تم تبني المنهج الوصفي التحليلي من أجلها.

في شافية وزارة المالية وغيرها من المؤسسات المعنية بالإدارة العامة بشكل واضح (Georges et al,2007).

أهمية الدراسة

تتميز الدراسة بأهميتها كونها تبحث موضوعاً غاية الأهمية، ألا وهو دقة تقدير النفقات والإيرادات للموازنة، الذي ترتبط به المشاريع والإنفاق والإيرادات والعجز والمديونية مستقبلاً وجميع المشاريع المتعلقة بالتنمية. وكذلك تأتي أهمية الدراسة كونها تحدد أهمية نتائج العلاقات الارتباطية والتأثيرية في متغيرات الدراسة التي ستوضح الصورة أمام متخذي القرار الحكومي.

مشكلة الدراسة

تركز المشكلة في الموازنة العامة أن الوزارات والوحدات الإدارية تقوم بوضع تقديرات ومعايير غير عملية وغير دقيقة، والتي تعتمد على المبالغة في حجم تقديرات المصاريف واعتبارها هدفاً تسعى الوزارات والوحدات الإدارية تحقيقه وانتزاعه من السلطة المالية والتشريعية لأجل مواجهة الظروف غير المتوقعة ولتجنب المساءلة عن تجاوز المخصصات المالية لكل وزارة أو دائرة، خاصة أن الدول النامية تعيش في ظروف غير مستقرة مثل الأردن.

أما في جانب الإيرادات فإن وزارة المالية أو وحدات الجباية لخزينة الدول تحاول تقليل الموارد المالية المقدره للفترة القادمة حفاظاً على ما سيتم تحقيقه مقارنة بالخطة المالية أو واقع الإيرادات الفعلي في آخر السنة المالية، وذلك ليكتب النجاح لوزارة المالية والعاملين عليها بخصوص إدارة المال العام وتوفير السيولة المالية ليسجل نجاحاً للإدارة في نهاية المطاف في إدارة المال العام في نهاية السنة المالية، وبالتالي تأتي هذه الدراسة للتعرف إلى واقع الموازنة في الأردن و القدرة على تقدير

مصادر البحث:

اعتمد الباحث على مختلف المصادر للمعلومات والبيانات بشكل متنوع، ولجمع ما هو مطلوب لإعداد البحث، تم أخذ البيانات الأولية من الموازنة التقديرية والفعلية للدولة الأردنية لجميع سنوات الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٥) وتقارير البنك المركزي. كذلك المصادر الثانوية مثل الرسائل الجامعية والبحوث والدراسات العلمية المنشورة في المجلات العلمية والمؤتمرات، بالإضافة إلى الكتب والمراجع العربية والأجنبية التي تتعلق بموضوع الدراسة.

الإطار النظري

مفهوم الموازنة العامة

نشأة الموازنة العامة

لقد ورد ذكر أول موازنة تقديرية في القرآن الكريم في سورة يوسف حيث قال تعالى: ((يُوسُفُ أَيُّهَا الصَّادِقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يُعْصِرُونَ (49)) (القرآن الكريم، الآيات ٤٦-٤٩).

حيث تعتبر أول موازنة معروفة في التاريخ لما تحتاجه الدولة من القمح ولمدة أربعة عشر عاماً متوالية للتغلب على المجاعة في مصر حين ذلك.

الموازنة مفهوم يصور الوثيقة الرسمية التي تبين الأهداف التي تريد الدولة القيام بها من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية معينة، والموازنة هي أرقام تبين ما تريد الدولة صرفه من أجل تحقيق هذه الأهداف وما تتوقع أن تصل له الدولة من مواردها المختلفة خلال فترة

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الموازنة في المملكة الأردنية الهاشمية لأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٥ لبيان العلاقات الارتباطية والتأثيرية بين متغيرات الدراسة ميدانياً من خلال جمع البيانات الأولية من الموازنة التقديرية الأردنية لسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٥ حيث اتبع منهج الاستقراء لإصدار بعض النتائج العامة من خلال البحث في العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة بعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات إحصائياً.

فرضيات الدراسة

بعد مراجعة الأدبيات السابقة تم صياغة الفرضيات الآتية والتي سوف يصار لاختبارها بعد جمع البيانات اللازمة للتحليل الإحصائي:

- ١- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الموازنة التقديرية والفعلية لجميع سنوات الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).
- ٢- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين النفقات الجارية المقدره والنفقات الجارية الفعلية لجميع سنوات الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).
- ٣- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين النفقات الرأسمالية المقدره والنفقات الرأسمالية الفعلية لجميع سنوات الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).
- ٤- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجمالي النفقات المقدره وإجمالي النفقات الفعلية لجميع سنوات الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).
- ٥- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الإيرادات المقدره وإجمالي الإيرادات الفعلية لجميع سنوات الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

أساليب جمع البيانات

الزمنية محددة بشكل مسبق وعادة تكون عاماً واحداً (شكري، ١٩٩٠م).
وقد عرف الدوري وآخرون (١٩٩٩) الموازنة على أن الموازنة خطة تحتوي أرقاماً إحصائية يقدر من خلالها حجم نفقات الدولة وإيراداتها للعام الحالي والقادم أو السنة المالية القادمة، ويهتم هذا التقدير بالأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في العام القادم (الدوري وآخرون ١٩٩٩م، ص:١٢). إن الموازنات ليست فقط أرقام إحصائية بل هي طرق وأدوات لتحقيق الرفاهية للمواطن، وتوزيع الدخل بين طبقات وأفراد المجتمع، فالموازنة نتاج قرارات سياسية ونظرة مستقبلية للدولة مالياً (اللوزي وآخرون، ١٩٩٧م). فالموازنة هي خطة رقمية لمرحلة قادمة تتنبأ بالإيرادات والتكاليف التي تتوقع الدولة أن تتعامل معها خلال عام مالي قادم، تكون هذه الخطة المنطلق لاتخاذ القرار المستقبلي.
وقد بين المحمود (٢٠٠٥) بأن الموازنات

مبدأ السنوية للموازنة

البعد الزمني الذي يبدأ فعلياً ١/١ من السنة المالية التي يتم إقرار الموازنة واعتمادها من الجهات المعنية وتنتهي في ١٢/٣١ من العام المالي وهي لمدة سنة واحدة (شكري، ١٩٩٠م).

مبدأ الشمولية للموازنة

يقصد بالشمولية أن توثق الموازنة العامة بشكل يحتوي على جميع تفاصيل الإيرادات العامة وجميع النفقات المقدرة دون استثناء، ما عدا القروض حيث يندرج صافي هذه الحصيلة بعد طرح سداد القروض السابقة والتي تم الحصول عليها (شكري، ١٩٩٠م)

مبدأ عدم تخصيص الإيرادات

وهو عدم تحديد أو تخصيص إيرادات

تلتقي في الأبعاد الأساسية الآتية:
١- الموازنات قيم وإحصائيات مقدرة وغير فعلية.
٢- الموازنات تعكس تقدير النفقات والإيرادات للدولة لسنة مالية قادمة.
٣- الموازنات أداة رقابية وتنسيقية.
٤- الموازنات هي خطة اقتصادية ومالية وسياسية، وليست فقط تقدير المبالغ المخصصة للإيرادات والنفقات.
وقد بين المحمود (٢٠٠٥) بأن الموازنات

مبادئ الموازنة العامة

فيما يأتي المبادئ الرئيسية للموازنة:

مبدأ وحدة الموازنة

الإيرادات والنفقات هي مكونات الموازنة العامة للدولة كوحدة إدارية متكاملة وتظهر الموازنة في وثيقة محددة، ويتم تطبيق هذا

والنفقات.

٢- عدم توفر الإيرادات الكافية لتمويل النفقات المتزايدة للدولة.

٣- لإعداد موازنة تتميز بالدقة وأقرب إلى الواقع فإن الاستقرار السياسي عامل حاسم في ذلك، ولأن الأردن يتواجد في منطقة غير مستقرة سياسياً فإن ذلك يؤثر على دقة إعداد الموازنة.

٤- النقص في التصنيف الوظيفي للإيرادات وهو نتيجة لندرة الإيرادات التي تحصل من قبل الوزارات و الدوائر للقيام بالمهام، إذ تصنف هذه الإيرادات من أجل عكس الأدوار الوظيفية لها (مرار، ١٩٧٧م، ص: ١٦١).

٥- فقدان المعلومات والبيانات الدقيقة مما يؤدي الى عجز المسؤولين عن انجاز موازنة سليمة، إن إعداد موازنة واقعية بحاجة إلى أرقام وبيانات وإحصاءات دقيقة في النفقات والإيرادات.

٦- معظم الدول النامية ليس لها نظام ضريبي كفو قادر على تقدير الضرائب.

٧- ندرة الموارد المالية وتدني مستوى الإنتاج العام (Wildavsky, 2009).

٨- بما أن الموازنة المالية نادرة المصادر، فإن كل وزارة ودائرة تسعى للحصول على أكبر حصة مالية مخصصة، وهذه سياسات الوزارات لأن الحصول على أكبر مخصص هو مؤشر لنجاح الوزراء و المسؤولين، وهذا كله يؤدي لخلق موازنة غير واقعية (اللوزي والقظامين، ١٩٩٦).

أهم المخاطر التي تواجه الموازنة العامة

لقد بين اللوزي (١٩٩٧) بأنه يوجد العديد من المخاطر التي تحيط بالموازنة، ومن أهمها:

١- ارتفاع فاتورة الطاقة للدولة وارتفاع أسعار المواد النفطية والغذائية.

لتغطية نفقات معينة، حيث أن جميع الإيرادات تحصل من قبل الدولة ووزاراتها ودوائرها وتودع في الخزينة العامة للدولة، ثم يعاد إنفاق هذه الأموال والإيرادات بين الوزارات والدوائر المختلفة للدولة (قطب، ١٩٧٨م).

مبدأ عمومية الموازنة

يقصد به أن توثق الموازنة كل تقدير للنفقات والإيرادات بالتفصيل دون أن يحدث مقاصة بين إيرادات بعض الوزارات والدوائر ونفقاتها (الدوري، ١٩٩٩م).

التطور الفكري للموازنات العامة

تمر الموازنة بعدة مراحل إلى أن تصل إلى الشكل الذي يريده متخذ القرار المالي في الدول بشكل عام، ويمكن بيان أهم المراحل التطورية في الموازنة العامة لأي دولة والتي تمثل الجوهر في عملية التغيير:-

- ١- الموازنة التقليدية (موازنة الاعتمادات) Traditional Budget.
 - ٢- موازنة البرامج والأداء Performance Programming Budget.
 - ٣- موازنة التخطيط والبرمجة Planning Programming Budget.
 - ٤- الموازنة الصفرية Zero-Base Budget.
 - ٥- الموازنة التعاقدية Contract Budget.
- (سلوم ودرويش، ٢٠٠٩؛ المرسي، ١٩٨٧).

مشكلات تتعلق بإعداد الموازنة العامة في

الدول النامية

تواجه الدول النامية العديد من المشاكل المتعلقة بإعداد الموازنات، حيث أنه في نهاية السنة المالية تكون هنالك فروقات بين الموازنة المقدرة والموازنة الفعلية وذلك لأسباب متعددة ومنها:

١- عدم الدقة في التقدير للزيادة في الإيرادات

إجراءات الإنفاق العام وإدارتها"، حيث هدفت الدراسة التعرف على مدى ملاءمة إجراءات الإنفاق العام وفعاليتها في حصول المواطن على مستحقته المالية، وكذلك مدى ملاءمتها في توثيق العمليات المالية للأغراض الإدارية في مجال الرقابة على الإنفاق العام. وقد وضحت الدراسة أن تطبيق الإجراءات كأحد الأساليب الإدارية غير ممكن الاستغناء عنها في الممارسات الإدارية، وأن الإجراءات المالية المتعلقة بالإنفاق الحكومي تحتل أهمية كبيرة في ضبط عمليات الإنفاق ودفع المبالغ المالية المترتبة على الوزارات، وأن تحسين الإجراءات بتصميم نموذج إجراءات يمكن الإدارة من أداء عمل أفضل بجهد ووقت أقل وبسلامة كبيرة. وقد تناولت تلك الدراسات أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية مع قياس مدى فعاليتها وبيان ضعفها، دون التركيز على سبل تفعيل الرقابة على المدفوعات.

دراسة (عليوي، ٢٠٠٧) بعنوان "دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ٢٠٠٣-٢٠٠٧"، هدفت الدراسة إلى عرض وتحليل هيكل الموازنة العامة للدولة في العراق للسنوات من فترة ما بعد سقوط النظام، انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الموازنة العامة في العراق تعكس مجمل النشاط الاقتصادي على اعتبار أن السلطة لا يمكن ممارسة نشاطها دون إنفاق ولا يمكنها أن تنفق دون الحصول على الموارد، من أهم نتائج الدراسة هو أن غياب الأهداف العامة من خلال الموازنة حيث لا توجد معالجة للبطالة. ومن أهم التوصيات ضرورة اعتماد سياسة وطنية تنموية تهدف إلى صياغة برامج واضحة لتخفيض البطالة وتنويع مصادر الإيرادات غير النفطية ورفع حصة الضرائب.

دراسة (بكرون، ٢٠١٢) بعنوان "نظم صناع القرار في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية وأثرها على تقديرات الموازنة"، هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أنواع اتخاذ

٢- عدم استقرار الدول المجاورة مما يحتم اعتبارات أمنية كثيرة وغير متوقعة.

٣- التقلب بأسعار النفط والعملات العالمية.

٤- التغيرات الديموغرافية في الأردن الناتجة عن النزوح الهائل للسوريين وغير السوريين.

الدراسات السابقة

دراسة (جودة وأبو سردانة، ٢٠١٠) بعنوان "تقييم نظام الموازنة التخطيطية في أمانة عمان الكبرى" هدفت الدراسة إلى تقييم الموازنة التخطيطية لدى أمانة عمان الكبرى، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يتم تفعيل الوظائف التخطيطية والرقابة لتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإدارية. ولقد بينت الدراسة المشاكل التي تواجهها أمانة عمان الكبرى عند إعداد الموازنة منها عدم توافر التعاون بين معدي الموازنة، وعدم وجود الوعي بأهمية الموازنة، وعدم أهلية لجنة الموازنة، وعدم الدقة في التنبؤ بالإيرادات والنفقات، وأوصت الدراسة بوجود تفعيل أدوار الموازنة في أمانة عمان الكبرى لكي يتم تفعيل كل من الوظائف التخطيطية والتنسيقية للموازنة العامة.

دراسة (الديبسي، ١٩٩٩) بعنوان تقييم دور ديوان الرقابة والتفتيش الإداري وديوان المحاسبة في تحسين الأداء في الدوائر الحكومية في الأردن، وقد هدفت الدراسة معرفة دور الديوان في تحسين مستوى الأداء. والتحقق من الأنواع الرقابية المختلفة التي تمارس من قبل الديوان، وقد خلصت الدراسة إلى أن أدوار الديوان الرقابية المختلفة في الرقابة والتفتيش الإداري لها تأثير متوسط في تحسين أداء الوزارات في الأردن، وأنه ممارسة الرقابة العلاجية كبيرة، و ممارسة الرقابة التنفيذية متوسطة.

دراسة (مبيضين، ١٩٩٩) "تحليل وتقييم

الإحصائية الوصفية، والتحليلية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة لاستخلاص النتائج. وفيما يلي الأساليب الإحصائية التي استخدمت:

١- الإحصاء الوصفي: حيث استخدمت النسب المئوية لتوصيف العينة الدراسية، و تم استخدام الوسط الحسابي والانحرافات المعياري والرسوم البيانية لتوضيح البيانات.

٢- اختبار *Correlation Paired Samples Test* استخدام هذا الاختبار من أجل مقارنة المتوسطات الحسابية للنفقات المقدره و الفعلية، وذلك لمعرفة فيما إذا كان هنالك علاقة بين متغيرات الدراسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (٥٪).

٣- اختبار *Paired Samples Test* وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك من أجل معرفة فيما إذا كان هنالك فرق بين المتوسطات الحسابية الفعلية والمتوسطات الحسابية الفرضية و دلالاتها الإحصائية عند مستوى ثقة إحصائية (٥٪).

اعتمدت الفرضية العدمية والفرضية البديلة لاختبار فرضيات الدراسة. وقبلت الفرضية العدمية أو رفضت بناء على قاعدة القرار التالية وهي: أن الفرضية العدمية تقبل إذا كان مقدار القيمة المحسوبة لـ (t) أقل من مقدار القيمة الجدولية المستخرجة من الجداول الإحصائية أو إذا كانت قيمة (الفا) (*Sig.*) أكبر من القيمة (0.05) وهي القيمة المعتمدة في الدراسات الإنسانية والإدارية بشكل خاص، ويتم رفضها إذا كانت القيمة المحسوبة في الدراسة أكبر من القيمة الجدولية المستخرجة، أو إذا كانت قيمة (الفا) (*Sig.*) أقل من القيمة (0.05).

يلاحظ من الشكل السابق أنه في معظم السنوات - أو في معظمها- كان إجمالي النفقات المقدره يكون قد تجاوز كل البيانات الأخرى في الموازنة التقديرية الأردنية لسنوات ٢٠٠٥- ٢٠١٥. وأن النفقات الرأسمالية الفعلية تكون

القرار في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبيان أثر استخدام كل من النظام التراكمي أو العقلاني أو المختلط على تقديرات الموازنة العامة للدولة، وأثرها على حجم الإنفاق العام وحجم الإيراد العام، وخلصت الدراسة إلى أن موازنة البنود هو الأسلوب المعتمد في إعداد الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأن نظام اتخاذ القرار المتبع في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية هو النظام التراكمي، وهذا ينسجم مع أسلوب إعداد الموازنة المتبع، وأن نظام اتخاذ القرار المتبع يؤثر تأثيراً مباشراً في تقديرات الموازنة العامة. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة التحول في إعداد الموازنة من الأسلوب التقليدي في إعداد الموازنة وهو أسلوب موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء والمشاريع، والعمل على وضع سياسات ومعايير لتقدير مخصصات الموازنة لتقليل الاعتماد على المفاوضات والمساومة في تقدير هذه المخصصات.

تساعد الدراسات السابقة على التعرف على القدرة والدقة في تقدير الإيرادات والنفقات من قبل بعض التجارب السابقة في إعداد الموازنات وما يميز هذه الدراسة هو تطرقها لأهم التحديات التي تواجه الدول النامية مثل المملكة الأردنية الهاشمية.

التحليل واختبار الفرضيات

تعتبر عملية عرض البيانات وتحليلها المدخل الأساسي لمعالجة موضوع الدراسة من الناحية التطبيقية، حيث استخدمت الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة وعرض النتائج والتوصيات.

لقد تم اختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة لاستخلاص أهم النتائج من البيانات التي تم جمعها باستخدام الأساليب الإحصائية المتبعة في العلوم الإدارية وذلك باستخدام البرمجية الإحصائية SPSS، حيث تم استخدام الأساليب

هي الأقل.

اختبار الفرضيات

بالمجمل أنه يوجد علاقة بين الموازنة التقديرية والفعلية لجميع سنوات الدراسة.

ومن الجدول السابق يتضح أن أعلى علاقة تأثيرية هي بين النفقات الجارية المقدرّة والنفقات الجارية الفعلية، وأن أقل علاقة تأثيرية كانت بين النفقات الرأسمالية المقدرّة والنفقات الرأسمالية الفعلية.

الفرضية الثانية: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين النفقات الجارية المقدرّة والنفقات الجارية الفعلية لجميع سنوات الدراسة.

يلاحظ من الشكل (٢) أن النفقات الجارية المقدرّة والنفقات الجارية الفعلية لا تتباعد مع مرور الوقت ولكن تحافظ على علاقة منتظمة بالزيادة أو النقصان. ولاختبار الفرضية الثانية يوضح الجدول التالي نتائج اختبار (Paired

لبيان العلاقة التأثيرية بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضية الأولى، يبين الجدول رقم (٢) الارتباط بين متغيرات الدراسة لاختبار الفرضية الأولى.

الفرضية الأولى: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الموازنة التقديرية والفعلية لجميع سنوات الدراسة.

من الجدول السابق نلاحظ أن العلاقة التأثيرية بين متغيرات الدراسة ترتبط ببعضها البعض بعلاقة قوية يفسرها القيمة العالية للارتباط التي زادت في كل الحالات عن الـ ٩٠٪، عند مستوى الدلالة أقل من ٠,٠٥. وهذا يعني

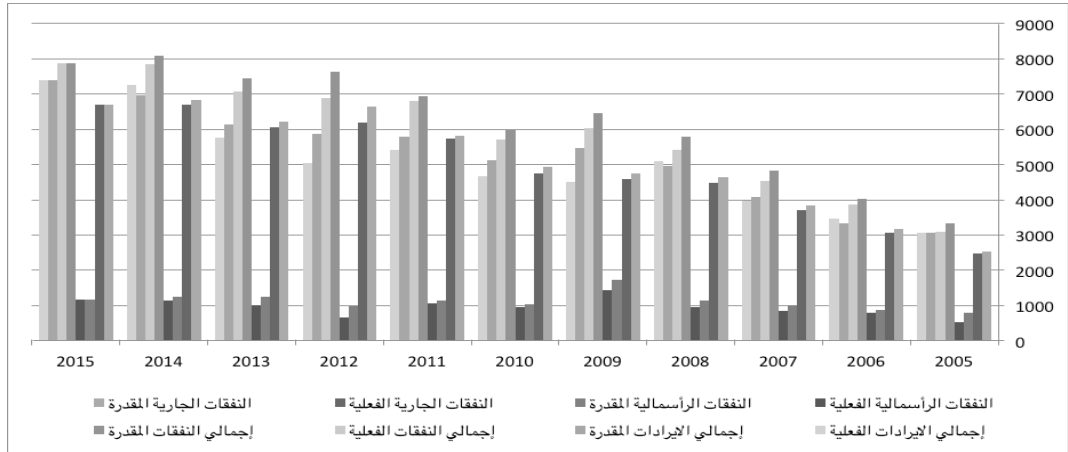
أولاً: وصف البيانات الخاصة بالدراسة

يبين الجدول (١) خلاصة موازنات الدولة الأردنية للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٥ بالدينار الأردني

العام	إجمالي الإيرادات الفعلية	إجمالي الإيرادات المقدرّة	إجمالي النفقات الفعلية	إجمالي النفقات المقدرّة	النفقات الرأسمالية الفعلية	النفقات الرأسمالية المقدرّة	النفقات الجارية الفعلية	النفقات الجارية المقدرّة
2005	3064	3060	3104.4	3330	534.7	785	2469.7	2545
2006	3469	3345	3860.4	4038.6	794.1	863.6	3066.3	3175
2007	3971.5	4074	4540	4842.2	842.6	997.7	3697.4	3844.5
2008	5093.7	4973.7	5431.9	5787.7	958.5	1147.5	4473.4	4640.2
2009	4521.2	5467	6030.5	6460.1	1444.5	1721.7	4586	4738.4
2010	4662.7	5125	5708	5970.2	961.4	1033.5	4746.6	4936.7
2011	5413.8	5792.7	6797.2	6952.9	1057.7	1136.8	5739.5	5816.1
2012	5054.3	5881	6878.2	7644.4	675.4	995.6	6202.8	6648.8
2013	5759	6146	7077.1	7455.7	1021	1237.6	6056.1	6218.1
2014	7267.6	6982	7851.1	8096.3	1137.5	1262.7	6713.6	6833.6
2015	7408	7408	7876.3	7876.3	1174.8	1174.8	6701.5	6701.5

× تم تلخيص الجدول السابق من موازنات السنوات المذكورة، دائرة الموازنة العامة، الأرقام بالملين دينار.

ويبين الرسم التوضيحي رقم (١) الموازنة التقديرية الأردنية لسنوات ٢٠١٥-٢٠٠٥ بالمليون دينار



الشكل (١): الموازنة التقديرية الأردنية لسنوات ٢٠١٥-٢٠٠٥.

الفرضية الثالثة: لا يوجد فروقات ذات

(Samples Test).

دلالة بين النفقات الرأسمالية المقدره والنفقات
الرأسمالية الفعلية لجميع سنوات الدراسة.

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى

الدلالة أقل من (٠,٠٥) وهي قيمة دالة إحصائياً

يبين الرسم التوضيحي رقم (٣) النفقات

أي أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين

النفقات الجارية المقدره والنفقات الرأسمالية
الفعلية لجميع سنوات الدراسة.

النفقات الجارية المقدره والنفقات الجارية

الفعلية لجميع سنوات الدراسة.

يبين الجدول (٢) : العلاقة بين الموازنة التقديرية والفعلية للأعوام ٢٠١٥-٢٠٠٥

الدلالة	قيمة "Sig."	الارتباط Correlation	العدد	متغيرات الدراسة
دالة	.000	.997	11	النفقات الجارية المقدره - النفقات الجارية الفعلية
دالة	.000	.919	11	النفقات الرأسمالية المقدره - النفقات الرأسمالية الفعلية
دالة	.000	.993	11	إجمالي النفقات المقدره - إجمالي النفقات الفعلية
دالة	.000	.958	11	إجمالي الإيرادات المقدره - إجمالي الإيرادات الفعلية

الفعلية تتباعد مع مرور الوقت ولكن تحافظ
على علاقة منتظمة بالزيادة أو النقصان مع
وجود بعض الفروقات بين النفقات الرأسمالية

الشكل (٣): النفقات الرأسمالية المقدره
والنفقات الرأسمالية الفعلية لجميع سنوات
الدراسة.

المقدره والفعلية في بعض الأحيان، حيث
يوجد فجوة واضحة بين النفقات الرأسمالية

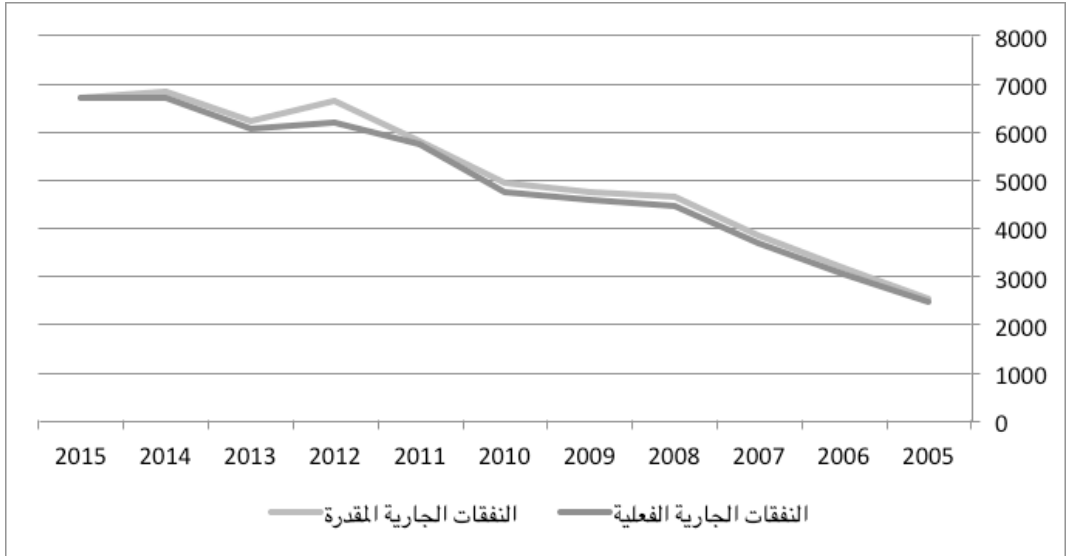
يلاحظ من الشكل (٣) أن النفقات
الرأسمالية المقدره والنفقات الرأسمالية

المقدرة والنفقات الرأسمالية الفعلية لعام ٢٠١٢ وذلك بوجود انخفاض عام بين الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٣. ولاختبار الفرضية الثالثة يوضح الجدول التالي نتائج اختبار (Paired Samples Test).

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الدلالة أقل من (٠,٠٥) وهي قيمة دالة إحصائياً أي أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية

يبين الرسم التوضيحي رقم (٢)

النفقات الجارية المقدرة والنفقات الجارية الفعلية لجميع سنوات الدراسة



الشكل (٢): النفقات الجارية المقدرة والنفقات الجارية الفعلية لجميع سنوات الدراسة

بالزيادة أو النقصان مع ملاحظة التقارب يوضح الجدول التالي نتائج اختبار (Paired Samples Test) الكبير بينهما مما يفسر دقة التقديرات لمعدي (Samples Test).

الموازنة الأردنية. ولاختبار الفرضية الرابعة نلاحظ من الجدول السابق أن

الجدول (٣)

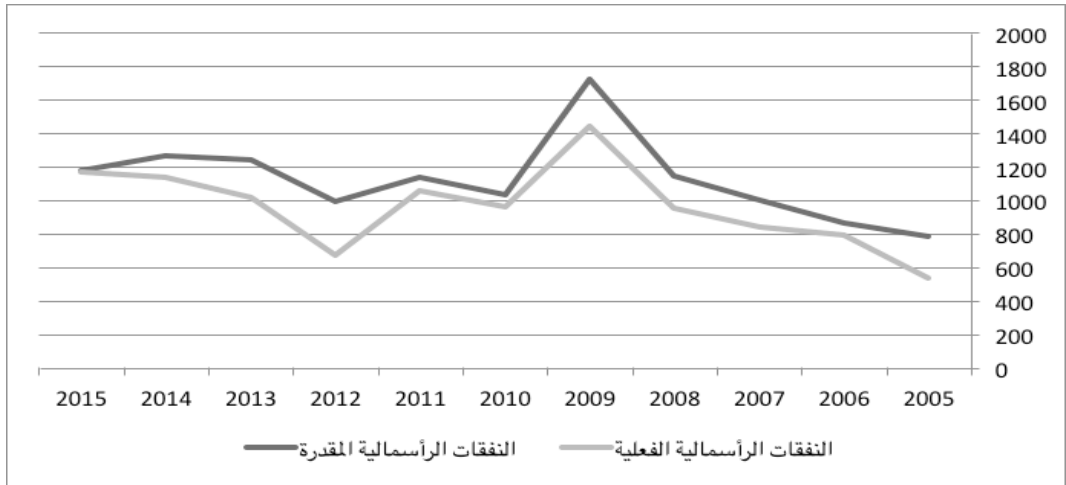
نتائج اختبار (Paired Samples Test) للفرضية الثانية

النفقات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	درجات الحرية	قيمة "Sig."	الدلالة
الفعلية	11	5099.809	1480.2252	4.423	10	.000	دالة
المقدرة	11	4950.264	1458.2369				

مستوى الدلالة أقل من (٠,٠٥) وهي قيمة دالة إحصائياً أي أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجمالي النفقات المقدره وإجمالي النفقات الفعلية لجميع سنوات الدراسة. يلاحظ من الشكل (٥) أن إجمالي الإيرادات المقدره وإجمالي الإيرادات الفعلية لا تتباعد مع مرور الوقت ولكن تحافظ على علاقة منتظمة بالزيادة أو النقصان مع ملاحظة وجود فجوة غير منتظمة بينهما

يبين الرسم التوضيحي رقم (٣)

النفقات الرأسمالية المقدره والنفقات الرأسمالية الفعلية لجميع سنوات الدراسة



الشكل (٣): النفقات الرأسمالية المقدره والنفقات الرأسمالية الفعلية لجميع سنوات الدراسة

في السنوات ما بين ٢٠٠٨ - ٢٠١٣ لوجود بعض الظروف الإقليمية المحيطة بالأردن. ولاختبار الفرضية الرابعة يوضح الجدول التالي نتائج اختبار (Paired Samples Test). (Test)

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى النتائج

الجدول (٤): نتائج اختبار (Paired Samples Test) للفرضية الثالثة

الدلالة	قيمة "Sig."	درجات الحرية	قيمة "T"	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	النفقات
دالة	.000	10	5.266	248.2010	1123.318	11	الفعلية
				250.7343	963.836	11	المقدره

انطلاقاً من بيانات الدراسة واختبار فرضياتها تم الوصول إلى النتائج الآتية:

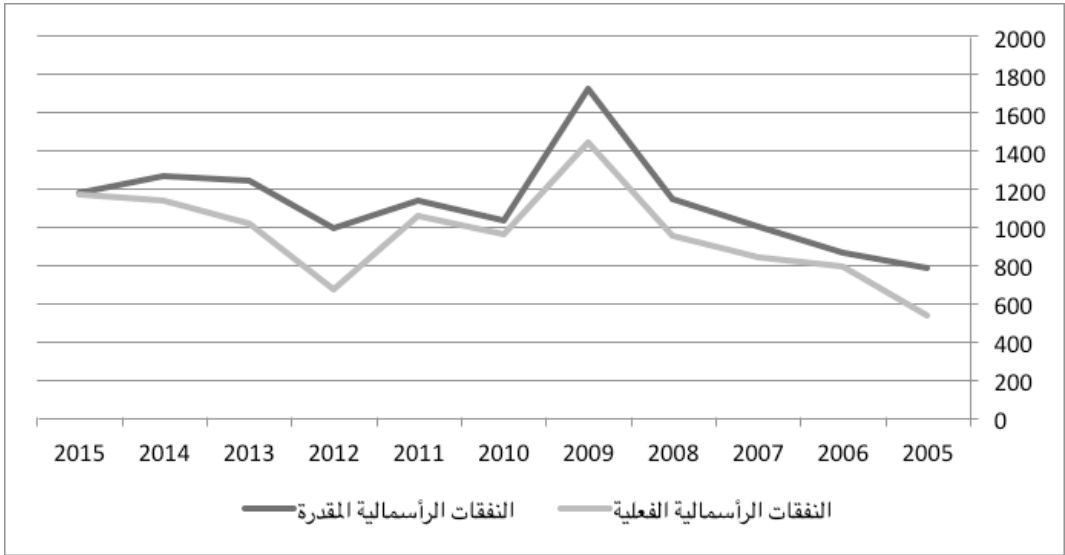
١- يجب الاستمرار بالنهج المتبع في إعداد الموازنة الأردنية وذلك لدقة تقدير الإيرادات

٢- يعتمد على الموازنة بشكل أساس في الرقابة

يتم بطريقة عشوائية.

يبين الرسم التوضيحي رقم (٤)

إجمالي النفقات المقدرة وإجمالي النفقات الفعلية المقدرة لجميع سنوات الدراسة



الشكل (٤): إجمالي النفقات المقدرة وإجمالي النفقات الفعلية المقدرة لجميع سنوات الدراسة

والتقييم للأداء من أجل الأهداف المنجزة والتي تم تقدير الموازنة من أجلها، والاعتماد عليها معياراً للحكم ولقياس الأداء.

٣- تقوم السلطة التنفيذية بالاعتماد على ٤- قرب الموازنة الأردنية من الواقع في

الموازنة في اتخاذ القرارات الإدارية لدقة الموازنة التي قد تؤثر على تطور الجهاز الحكومي.

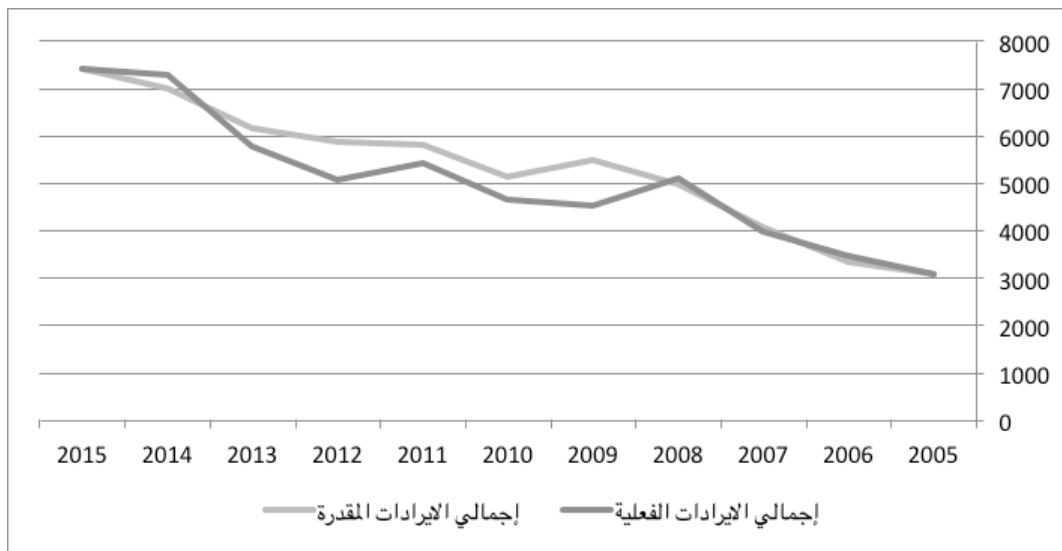
يبين الجدول (٥): نتائج اختبار (Paired Samples Test) للفرضية الرابعة

النفقات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	درجات الحرية	قيمة "Sig."	الدلالة
الفعلية	11	6223.127	1602.2673	5.109	10	.000	دالة
المقدرة	11	5923.191	1579.6203				

المؤسسات الحكومية الأردنية، وهذا مؤشر
على أن تقدير الإيرادات والنفقات في
المؤسسات الحكومية الأردنية يتم بطريقة
واقعية.

٦- ان عملية التخطيط لإعداد الموازنة والمبنيّة
على أسس علمية صحيحة لا بد أن تؤدي إلى
نتائج واقعية سوف تعود على الأردن بالنفع،
مما يعني عدم وجود عوامل غير موضوعية
يبين الرسم التوضيحي رقم (٥)

٥- تطور الجهاز الضريبي في الأردن وهذا ما
إجمالي الإيرادات المقدرّة وإجمالي الإيرادات الفعلية لجميع سنوات الدراسة



الشكل (٥): الإيرادات المقدرّة وإجمالي الإيرادات الفعلية لجميع سنوات الدراسة

في إعداد الموازنة الأردنية، وقدرة المملكة
الأردنية الهاشمية على إعداد موازنة قريبة
من الواقع الفعلي وهذه ظاهرة فريدة في
الدول النامية.

١- الاستمرار بالاعتماد على الموازنة بوصفها
أساساً للرقابة الحكومية.

٢- العمل على رفع الدقة في التنبؤ للإيرادات
التوصيات:

يبين الجدول (٦): نتائج اختبار (Paired Samples Test) للفرضية الخامسة

الدلالة	قيمة "Sig."	درجات الحرية	قيمة "T"	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	أجمالي الإيرادات
دالة	.050	10	1.933	1381.1704	5295.855	11	الفعلية
				1383.8270	5062.255	11	المقدرة

- ٩- المعارك ، محمد عبد العزيز ، و شفيق ، علي، أصول وقواعد الموازنة العامة ، جامعة الملك سعود ، النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود ، ٢٠٠٣م.
- ١٠ - بكرون، اياذ، «نظم صناع القرار في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية وأثرها على تقديرات الموازنة»، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠١٢.
- ١١ - جودة، عبدالحكيم؛ ابوسردانة، جمال، «تقييم نظام الموازنة التخطيطية في أمانة عمان الكبرى (دراسة ميدانية)»، مجلة البصائر، جامعة البترا الخاصة، المجلد ١٣، العدد ٢، عمان، الأردن، ص ص ٢٣٧-٢٩٢، ٢٠١٠.
- ١٢ - شكري ، فهمي محمود ، الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٠م.
- ١٣ - سلوم، حسن؛ درويش، يحيى، (٢٠٠٩)، «الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ - دراسة تحليلية للموازنة العراقية ٢٠٠٥-٢٠٠٧»، مؤتمر «إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة»، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، ٢٠٠٩.
- ١٤ - محمد ، قطب إبراهيم ، الموازنة العامة للدولة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨م
- ١٥ - مرار ، فيصل، فخري. العلاقة بين التخطيط والموازنة العامة (مدخل مفاهيمي وإداري وتنظيمي) ، كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الاردنية، ١٩٧٧م
- ١٦ - مبيضين، عقلة محمد، تحليل وتقييم إجراءات الإنفاق العام وإدارتها ، (بحث والنفقات معالجة الانحراف الحاصل فيها.
- ٣- رفع كفاءة القائمين على إعداد الموازنة بشكل جيد لإعداد موازنة من خلال دورات تدريبية خاصة وتوفير الحوافز المعنوية والمادية للمستويات الإدارية المختلفة.
- ٤- تبني نهج إستراتيجي عند بناء الموازنة، ووضع أهداف توظف تكنولوجيا المعلومات لإنجاز هذه الإستراتيجيات.
- المراجع العربية :**
- ١- الدوري، مؤيد عبد الرحمن ، والجنابي ، طاهر موسى ، إدارة الموازنات العامة ، عمان/ دار زهران للنشر، ١٩٩٩م.
- ٢- الربيعي، قدام علي، «الموازنة العامة الواقع الاهداف والتحديات»، جريدة الصباح، ٢٠٠٦.
- ٣- الدبيس، فضل خميس، تقويم دور ديوان الرقابة والتفتيش الإداري في تحسين الأداء في الدوائر الحكومية في الأردن (رسالة ماجستير)، عمان، الأردن، ١٩٩٩م.
- ٤- الصائغ، حنا زركي، «المحاسبة الحكومية»، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، بغداد ١٩٧٦.
- ٥- القرآن الكريم، سورة يوسف، الآيات ٤٦-٤٩
- ٦- اللوزي ، سليمان أحمد ، القطامين ، أحمد عطا الله . دراسة تحليلية للموازنة العامة في الأردن (من سنة ١٩٧٩-١٩٨٩م).
- ٧- اللوزي ، سليمان ، و مرار ، فيصل ، والعكشه، أ. وائل . إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٩٧م
- ٨- المرسي، السيد متولي (التطوير المحاسبي للموازنة العامة، قطاع الخدمات باستخدام مفهوم تحليل النظم)، المجلة العربية للإدارة، عمان، ١٩٨٧م.

- محكم)، عمان، الأردن، ١٩٩٩م.
- ١٧ - عليوي، نجم، «دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ٢٠٠٣-٢٠٠٧»، جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٧.
- ١٨ - عبد المنعم المحمود، «واقع تطبيقات الموازنات التخطيطية في المؤسسات غير الهادفة للربح في الأردن»، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، جرش ٢٠٠٥، ص ٧.

المراجع الأجنبية :

1. ACE International Consultants, European Union ,(2011),” Jordan: Repeat Public Financial Management Assessment following the PEFA Methodology”, Prepared by :Elizabeth Sumar,Sahurie Esther Palacio, Paul Stroh,Omar Ali,, ACE, International Consultants (Spain)
2. Georges Corm, Sharon Hanson-Cooper, Rupinder Singh.(2007), “Jordan: Public Financial Management Reform – Performance Report “,EUROPEAN UNION, Investment Development Consultancy 7 rue Rougemont, Paris 75014.
3. Klase, K. A., & Dougherty, M. J. (2008). The Impact of Performance Budgeting On State Budget Outcomes. Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management, 20 (3).
4. Wildavsky, A. (2009). Budgeting: A Comparative Theory of budgetary Processes (3rd Edition ed.). Boston: Little, Brown and Company.